أثر الثقافة المصرفية فى تعزيز الشمول المالى (دراسة حالة بعض دول الآسيان)

The impact of banking culture in promoting financial inclusion (case study of some Asian countries)

محمد أمين حنفى عبد الله

مدرس الاقتصاد بكلية الدراسات الآسيوية العليا – جامعة الزقازيق

المستخلص

لقد حظى الشمول المالى باهتمام واسع النطاق من المجتمع الدولي وأصبح مطلباً حتمياً لواقع التنمية وتسريع آلياتها. كما تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة، وخاصة التنمية المالية، والشمول المالى إلى توفير وتعظيم الخدمات والمنتجات المالية للعديد من الأفراد وتعزيز الوصول والاستخدام الأمثل من قبل جميع شرائح المجتمع بطريقة سريعة وسهلة وآمنة.

ترتبط الثقافة المصرفية ارتباطًا وثيقًا بالشمول المالى ، ويعد فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطًا أساسياً لتداولها واستخدامها بشكل اكثر فاعلية. لذلك تناولت الدراسة من خلال اطارها التطبيقى قياس أثر الثقافة المصرفية على تعزيز وتنمية الشمول المالى بالتطبيق على بعض دول تجمع الآسيان (إندونيسيا وسنغافورة). وذلك من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد multiple linear regression model وباستخدام البرنامج الاقتصادى الإحصائى E-views ١٠.

أهتمت إندونيسيا بتدعيم الثقافة المصرفية ومبادرات التوعية المالية وظهر ذلك واضحاً فى نجاحها فى استخدام التكنولوجيا المالية فى كافة القطاعات المصرفية من خلال توفيرها تقنيات مبتكرة مثل تكنولوجيا عمليات الاقراض والعملات المشفرة وانظمة الدفع التكنولوجية وذلك من خلال توفير منصات التكنولوجيا المالية مثل منصات التمويل الجماعى والاستثمار وغيرها.

تعد دولة سنغافورة من الدول التى أعطت اهتماماً كبيراً لدعم الشمول المالى من خلال الجهود الكبيرة التى بذلتها الحكومة. حيث حققت سنغافورة تقدماً ملحوظاً فى مؤشرات الشمول المالى الرقمى والذى اظهرته بيانات متغيرات نموذج دولة سنغافورة وذلك خلال فترة الدراسة من خلال تطوير خدمات التكنولوجيا المالية فى كافة القطاعات المالية والمصرفية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة المصرفية – الشمول المالى – التكنولوجيا المالية – تجمع الآسيان.

Abstract

Financial inclusion has received widespread attention from the international community and has become an inevitable requirement for development and accelerating its mechanisms. Sustainable economic development, especially financial development and

financial inclusion, also aims to provide and maximize financial services and products for many individuals and to enhance access and optimal use by all segments of society in a quick, easy and safe way.

Banking culture is closely linked to financial inclusion, and understanding banking products and services is a prerequisite for trading and using them more effectively. Therefore, the study, through its applied framework, dealt with measuring the impact of banking culture on promoting and developing financial inclusion by applying it to some ASEAN countries (Indonesia and Singapore). This is done by relying on the multiple linear regression models and using the E-views 10 statistical program.

Indonesia was interested in strengthening banking culture and financial awareness initiatives, and this was evident in its success in using financial technology in all banking sectors by providing innovative technologies such as lending technology, cryptocurrencies, and technological payment systems, by providing financial technology platforms such as crowdfunding and investment platforms, and others.

Singapore is one of the countries that have given great attention to supporting financial inclusion through the great efforts made by the government. Singapore has achieved remarkable progress in indicators of digital financial inclusion, which was shown by the data of the variables of the Singapore model during the study period through the development of financial technology services in all financial and banking sectors .

١/ مقدمة

انتشرت في السنوات الأخيرة، التكنولوجيا المالية الرقمية على نطاق واسع، وقد تم قبول استخدام الخدمات الإلكترونية من قبل معظم الفئات الاجتماعية ، وحظي الشمول المالى باهتمام متزايد في الداخل والخارج بسبب دوره الفعال في التنمية الاقتصادية والمالية. وعلى صعيد تحقيق التنمية المستدامة ، حققت العديد من دول العالم ، سواء الأجنبية أو العربية ، مستويات مرتفعة من الشمول المالي. (وليد حافظ، ٢٠٢٠).

ترتبط الثقافة المصرفية ارتباطًا وثيقًا بالشمول المالى ، ويعد فهم المنتجات والخدمات المصرفية شرطًا أساسيًا لتداولها واستخدامها الفعال وفوائدها الفعالة. وبالمثل ، فإن امتلاك حساب مصرفي يمكن أن يحفز الناس على فهم المفاهيم والمبادئ المالية بشكل أفضل. غالبًا ما ترتبط المعدلات المنخفضة للشمول المالي بمستويات منخفضة من المعرفة المالية ، لذلك يصبح التثقيف المالي ضروريًا لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامه (مراد بركات، ٢٠٢٠).

تختلف مستويات المعرفة المالية والشمول المالي على نطاق واسع عبر مختلف دول العالم. وعلى مدى العقود الماضية، أحرزت دول تجمع الآسيان تقدماً ملحوظاً في مستويات ومبادرات الثقافة المصرفية كما يستفيد الشمول المالي من الجهود المشتركة للبنوك والبنوك المركزية والحكومات والعديد من المنظمات غير الهادفة للربح. ومع ذلك ، لا يزال

بعض دول العالم متأخره فى تطبيق الشمول المالى. ولا تزال هناك إمكانات كبيرة لتحسين الثقافة والمعرفة المصرفية (منصور نجيم،٢٠٢٢).

أصبح الشمول المالي أولوية قصوى لواضعي السياسات والمنظمين ووكالات التنمية حول العالم. كما تتعهد مجموعة دول الآسيان بتعزيز الشمول المالي وأكدت التزامها بالشمول المالي الرقمي. حيث يتطلب تحقيق الشمول المالي تثقيفاً مالياً ومصرفياً ، حيث أن المستهلكين الواعين أكثر وعياً بالمخاطر والفوائد المرتبطة بالمنتجات المالية ، وأكثر وعياً بحقوقهم والتزاماتهم. بالإضافة إلى حماية المستهلك ، يتطلب الشمول المالي توفير مجموعة كاملة من الخدمات المالية، بما في ذلك الحسابات المصرفية ، والمدخرات، والقروض قصيرة وطويلة الأجل ، وعقود الإيجار التمويلي ، والرهون العقارية ، والتأمين ، والرواتب ، والمدفوعات ، والتحويلات المحلية والدولية (المؤشر العالمى للشمول المالى، ٢٠٢١).

وتكمن **مشكلة الدراسة** فى أن إشراك الأشخاص في النظام المالي الرسمي يجعل المعاملات اليومية أسهل بما في ذلك تحويل الأموال واستلامها، وحماية المدخرات لمساعدة الأشخاص على ادارة التدفق النقدي والإنفاق المريح وتراكم رأس المال العامل.

يسهم الشمول المالي أيضاً في إدارة النفقات المتعلقة بالأحداث غير المتوقعة، مثل حالات الطوارئ الطبية أو الوفيات أو الكوارث الطبيعة. ومساعدة أصحاب الأعمال بالإضافة إلى تمويل الشركات والمشاريع الصغيرة، والاستثمار في الأصول وتنمية الأعمال التجارية، ويتطلب كل ذلك توافر قدر كافى من الثقافة المصرفية بين الأفراد والمؤسسات المالية والمصرفية.

كما أن تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي يشكلان عامل مهم في تحقيق الشمول المالي من خلال تحسين مستويات المعيشة وتعزيز تكافؤ الفرص. وتوفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والحد من الفقر وعدم المساواة ، وتوفير فرص العمل ، وتعزيز النمو الاقتصادي بالاضافة إلى دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي.

وتتمثل **أهمية الدراسة** فى دور وأهمية تعزيز الشمول المالي فى زيادة الدخل الشهري الشخصي، وبالتالي تحفيز ودعم الاقتصاد، وأيضاً فى المساهمة الكمية في دمج مشروعات القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي. مما يسمح للحكومة فى زيادة ايراداتها من الضرائب وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتشجيع اندماج الفقراء في السوق من خلال الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال. وإعتبار الشمول المالي كاستراتيجية هامة للقضاء على الفقر.

ومن خلال ما سبق تعد الدراسة هامة جداً لعدة اسباب:

١) كونها من الدراسات القليلة التي تناولت الدور الهام الذى تلعبه الثقافة المصرفية فى دعم وتعزيز الشمول المالى.

٢) التعرف على ماهية الشمول المالى والعوامل الأساسية لتعزيزه وتحقيقه. بالاضافة الى التعرف على أهمية التثقيف المالى والوعى المصرفى ودوره فى نجاح تطبيق الشمول المالى. وذلك من خلال ادراك وتعليم المواطنين كيفية إدارة اموالهم والتعرف على الخدمات والمنتجات البنكية من خلال التوسع فى تطبيق مبادرات الشمول المالى.

٣) تسهم هذه الدراسة في إمداد صانع القرار ببعض التوصيات المقترحة والمتمثلة فى كيفية التغلب على الآثار السلبية الخاصة بانخفاض المعرفة والثقافة المالية. وذلك لرفع المستويات الحالية المنخفضة للثقافة والمعرفة المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي فى كافة مناطق تجمع دول الآسيان.

وفى ضوء ماسبق تستهدف الدراسة ابراز الدور الهام الذى تلعبه الثقافة المالية فى تعزيز وتنمية الشمول المالى حيث يرتبط الشمول المالي ارتباطًا وثيقًا بالثقافة المالية ويتطلب فهم المنتجات والخدمات المصرفية وهو أمر بالغ الأهمية لنشره وحسن استخدامه وفوائده الفعالة.

وكذلك وجود حساب بنكي وهو حافز لفهم أفضل للمفاهيم والمبادئ المالية. وغالباً ما يرتبط انخفاض الشمول المالي بانخفاض مستويات الثقافة المالية، حيث أصبح التعليم المالي ضرورة لتعزيز الوصول إلى منتجات الخدمات المالية وتشجيع استخدامها.

كما تستهدف الدراسة أيضاً من خلال اطارها التطبيقى قياس أثر الثقافة المصرفية على تعزيز وتنمية الشمول المالى بالتطبيق على بعض دول تجمع الآسيان (إندونيسيا وسنغافورة). وذلك من خلال الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد multiple linear regression model باستخدام برنامج E-views 10.

وللإجابة على اشكالية الدراسة تتمثل **فرضية الدراسة** فى التالى:

" أن هناك تأثير ايجابى للثقافة المصرفية فى دعم وتعزيز الشمول المالى فى بعض دول تجمع الآسيان (إندونيسيا وسنغافورة)."

وتعتمد **منهجية الدراسة** على استخدام المنهج الاستقرائي والذي يتم من خلاله دراسة دور الثقافة المصرفية فى تنمية وتعزيز الشمول المالى من خلال دراسة واقع الشمول المالى فى بعض دول تجمع الآسيان. كما تسعى بعض الحكومات فى منطقة آسيا إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية وغيرها من الخدمات المالية الرسمية.

إن لم تتوفر لدى الأفراد المعرفة والمهارات المالية اللازمة يمكن أن تؤدي هذه الفرص إلى تراكم الديون أو التخلف عن سداد الرهن العقاري حتى أن البعض يصبح معسراً ومفلساً. إلى جانب ذلك سوف يتم قياس أثر الثقافة المصرفية على تعزيز وتنمية الشمول المالى فى بعض دول تجمع الآسيان (إندونيسيا وسنغافورة). وذلك بالاعتماد على نموذج اقتصادى احصائى باستخدام برنامج E-views ١٠.

ونظراً للدور الهام الذى يلعبه الشمول المالى فى رفع معدلات النمو الاقتصادى بالاعتماد على مستويات الثقافة المالية ومبادرات التعليم المالي والشمول المالى بفضل الجهود المشتركة للبنوك التجارية والبنوك المركزية والحكومات

والمنظمات غير الربحية المختلفة. فيما يلى أهم **الدراسات السابقة** التى تناولت الشمول المالى باهتمام متزايد وذلك لاهميته ودوره الفعال في التنمية الاقتصادية والمالية.

١. دراسة يونس صوالحى (٢٠٢٣)

استهدفت الدراسة تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الرقمي الإسلامي من خلال تناول الأسس والمبادئ في ضوء التجربة الماليزية. والاستفادة من هذه الجهود لتأسيس المبادئ الحاكمة للشمول المالي الرقمي الإسلامي. وبما أن هناك جهودا كبيرة بذلت من أجل التأسيس لتجارب حقيقية في الشمول المالي الرقمي الإسلامي، فقد اختارت الدراسة التجربة الماليزية نموذجاً.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: توافق أهداف الشمول المالي التقليدي عموما مع مقاصد الشريعة الإسلامية مع ضرورة المراجعة الشرعية لبيئة التكنولوجيا المالية. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير بيئة الشمول المالي الرقمي الإسلامي من حيث الأطر القانونية، والتشريعية، والفنية، والاستفادة من التجربة الماليزية في هذا المجال.

٢. دراسة منصور نجيم (٢٠٢٢)

أستهدفت الدراسة قياس وتحليل أثر الشمول المالى على النمو الاقتصادى فى دول شمال افريقيا (الجزائر– تونس – المغرب – مصر) خلال الفترة (٢٠٠٤–٢٠١٩). وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة طويلة الاجل بين الشمول المالى والنمو الاقتصادى فى الدول محل الدراسة إلى جانب عدم وجود علاقة سببية بين الشمول المالى والنمو الاقتصادى وذلك عند إختبار السببية فى الأجل القصير والأجل الطويل.

٣. دراسة سناء عبد الغنى (٢٠٢٢)

أستهدفت الدراسة أثر الشمول المالى على الحد من الفقر فى مصر وذلك فى محاولة للبحث عن الحلول البديلة التى يمكن أن تسهم فى تقليل اعداد الفقراء وتحسين جودة الحياة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج اهمها: ان الشمول المالى يساعد فى تحسين الظروف المعيشية وتطوير سبل كسب الدخل وتقليص التكاليف غير الضرورية والقدرة على الادخار بشكل أفضل.

٤. دراسة مصطفى عبد المعطى (٢٠٢٢)

أستهدفت الدراسة قياس تأثير الشمول المالى على النمو الاقتصادى والفقر والاستقرار المالى فى دولة فلسطين خلال الفترة (٢٠١٠–٢٠٢٠) والوقوف على حجم تأثير الشمول المالى على عدد من المؤشرات الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها : ضرورة العمل على توزيع التخصص بين البنوك فى توزيع القروض. ويجب على الجهات الحكومية المصرفية مراقبة الحسابات المصرفية قدر الامكان كونها تؤثر سلباً على النمو الاقتصادى من خلال وضع قوانين أكثر تشدداً فى حال امتلاك نفس الفرد أكثر من حساب مصرفى.

٥. دراسة AMF (٢٠١٩)

أستهدفت الدراسة التى قام باعداها صندوق النقد العربى حول تأثير الخدمات المالية الاسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، ولقد اعتمدوا على نوعين من المؤشرات للبنوك الاسلامية : عدد البنوك الاسلامية العاملة فى الدولة، وحجم الاصول فى هذه البنوك. كما تم التركيز فى هذه الدراسة على اربعة مؤشرات رئيسية للشمول المالى: عدد الحسابات فى البنوك لكل ١٠٠٠ شخص ، وعدد فروع البنوك لكل ١٠٠٠٠٠ شخص ، نسبة الشركات الصغيرة التى لديها ائتمان .

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها: وجود دلالة قوية لتأثيرالاقتصاد الاسلامى فى تحسين مؤشرات الشمول المالى. وأيضاً يساعد التمويل الاسلامى فى تعزيز الشمول المالى من خلال القنوات التالية: تحسين نوعية الكفاءة التشغيلية للبنوك الاسلامية، وادماج القطاع الخاص والحكومى لتعزيز دور الاقتصاد الاسلامى فى الشمول المالى ، والاصلاحات فى البنية المالية والتشريعية ودورها فى تعزيز الشمول المالى للبنوك بشكل عام.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة بالتفرد حيث لم تتناول الدراسات السابقة دور الثقافة المصرفية وتأثيرها الإيجابى على تنمية وتعزيز الشمول المالى. بإعتبار ذلك يشكل عاملاً قوياً امام النمو الاقتصادى العالمى. كما أنها تميزت بالشمول حيث تناولت فى إطارها النظرى والتحليلى نشأة الشمول المالى وتطوره، إلى جانب مفهوم الشمول المالى، وركائز الشمول المالى، وأهمية الشمول المالى. وأخيراً نتائج المؤشر العالمى للشمول المالى لعام ٢٠٢١. إلى جانب تناولها فى الاطار التطبيقى نموذج قياسى لدراسة أثر الثقافة المصرفية على تنمية وتعزيز الشمول المالى فى بعض دول تجمع الآسيان محل الدراسة (إندونيسيا وسنغافورة).

وبذلك يتضح: أهمية اجراء الدراسة الحالية لدراسة الدور الهام الذى يلعبه التثقيف المالي والتوعية المصرفية والذى يعد ضرورياً لتسهيل الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والتشجيع على استخدامها.

وتشمل **خطة الدراسة** ما يلى:

– المقدمة والتى تحتوى على مشكلة الدراسة، وأهمية الدراسة، وهدف الدراسة، وفرضية الدراسة، ومنهجية الدراسة إلى جانب الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.

– الاطارالنظرى والتحليلى ويتضمن نشأة الشمول المالى وتطوره، ومفهوم الشمول المالى، وركائز الشمول المالى، وأهمية الشمول المالى. وأخيراً نتائج المؤشر العالمى للشمول المالى لعام ٢٠٢١.

– مفهوم الثقافة المصرفية، أهمية الثقافة المصرفية، دور البنوك فى الاهتمام بتدعيم الثقافة المصرفية وتأثيرها فى تنمية الشمول المالى.

– الاطارالتطبيقى للدراسة ويتضمن نموذج قياسى لدراسة أثرالثقافة المصرفية على الشمول المالى لبعض دول تجمع الآسيان (إندونيسيا وسنغافورة) خلال الفترة من عام (٢٠٠٤-٢٠٢١).

– الخلاصة والنتائج.

– التوصيات.

– قائمة المراجع.

٢/ الاطار النظرى والتحليلى للدراسة

١/٢ نشأة الشمول المالى وتطوره

يوجد حوالى ٢ مليار شخص حول العالم من غير المتعاملين مع القطاع المالى الرسمى. وحوالى ٥٠٪ من فقراء العالم ليس لديهم حسابات بنكية ويرجع السبب فى ذلك ليس لانهم فقراء بل لان ليس لديهم ثقافة مصرفية وأيضاً وجود خدمات مالية تناسب احتياجاتهم وهو ما تسعى البنوك والمؤسسات المالية إلى تجاوزه فى الوقت الحالى تطبيقاً لمفهوم الشمول المالى والذى أثبتت الدراسات الحديثة وجود علاقة وثيقة بينه وبين النمو الاقتصادى(سناء عبد الغنى، ٢٠٢٢).

أصبحت البنوك والمؤسسات المالية حالياً تسعى إلى كيفية الوصول إلى المواطنين غير المتعاملين معها وخاصة الشرائح المهمشة التى لاتجد منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها مثل الفقراء ، ومحدودى الدخل ، واصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وهو ما يعرف بالشمول المالى.

ازداد الاهتمام الدولى للشمول المالى فى اعقاب الازمة المالية العالميه عام ٢٠٠٨ وتمثل ذلك فى التزام حكومات دول العالم المختلفة بتطبيق الشمول المالى من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدام هذة الخدمات بالشكل الصحيح (ماجد أبودية، ٢٠١٦).

١/١/٢ مفهوم الشمول المالى

أصدرت العديد من المؤسسات الدولية العديد من المفاهيم للشمول المالي، مثل صندوق النقد العربي ، ومجموعة العشرين، والتحالف العالمي للشمول المالي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، والشبكة المالية الدولية.

ومن جميع هذه المفاهيم توصلت الدراسة إلى التعريفات التالية (نورين مجدى ، ٢٠١٥):

يتضمن الشمول المالى مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية عالية الجودة، مثل المدفوعات، وحسابات التوفير، والحسابات الجارية، والتحويلات، والادخار، والائتمان، والقروض، والتمويل، والتأمين، وغيرها من الخدمات مدعومة بمجموعة من التدابير التي تتخذها الجهات التنظيمية.

كما يتضمن مفهوم الشمول المالى حصول جميع شرائح المجتمع على هذه الخدمات والمنتجات واستخدامها بطريقة عادلة وشفافة وفي الوقت المناسب، وبتكلفة منخفضة، وبجودة مناسبة، وبطريقة مناسبة تتناسب مع احتياجاتهم،

وإمكانية استخدامها بفعالية، وأهميتها تكمن في الإجراءات القانونية والتنظيمية المناسبة. ويتم تقديم هذه الخدمات بشكل مستدام من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي وفي بيئة مناسبة(GPFI, 2021) .

٢/١/٢ أهمية الشمول المالى

أصبح الشمول المالى حالياً محور اهتمام الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية. خاصة انه تبين وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالى والثقافة المصرفية ، وذلك لأن الاهتمام بتدعيم الثقافة المصرفية وتنميتها يعزز من الشمول المالى ويدعم التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض المعاملات المالية غير الرسمية (Yoshino &Morgan,2016) .

استهدفت عدد من البنوك المحلية تفعيل مفهوم الشمول المالى ضمن مهام أعمالها الاساسية خلال الفترة المقبلة ، حيث تستند البنوك فى عملها إلى ثلاث محاور اساسية للتطبيق ، يتضمن المحورالاول تدعيم الانتشار الجغرافى عبر إنشاء الفروع الصغيرة فى جميع المحافظات. بينما يتضمن المحور الثانى: التركيز على طرح منتجات متخصصة فى تدعيم الوعى المالى لدى المواطنين. وأخيراً يشمل المحور الثالث: استخدام اساليب التكنولوجيا الحديثة للتواصل مع العملاء (Akhil, 2013).

٣/١/٢ ركائز الشمول المالى

لكي يحظى الشمول المالي بالقبول العالمي ويؤدى الوظائف المطلوبة منه بنجاح، لا بد من تحقيق ما يلي (Klapper , 2015) :

١) توافر الثقافة المصرفية والتعليم والتوعية المالية، حيث أنهما أحد أسس نجاح السياسة المالية. حيث تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التعليم المالي بأنه العملية التي تهدف إلى زيادة وعي المستخدمين بمفهوم تداول الخدمات المالية، ويتحقق ذلك من خلال توفير المعلومات والتدريب وتنمية المهارات وبناء الثقة في هذه الخدمات المالية ، بما في ذلك التكيف للمستخدمين من مختلف الفئات العمرية.

٢) تزويد المستخدمين بالمعلومات حول الخدمات المالية، وتوفير القنوات التسويقية، واستخدام خدمات الرسائل الهاتفية والحوار التفاعلي، وتبسيط المعلومات بطريقة توفر المعرفة لمستخدمي كافة أنواع الخدمات المالية المختلفة وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الصحيحة.

٣) وضع سياسات وأنظمة لمراقبة وتنظيم وتحفيز استخدام المنتجات المالية الإلكترونية وتوفير وسائل الحماية الفعالة من خلال تدعيم دورالمؤسسات الرقابية فى الرقابة الفعالة على الأنشطة المالية، وإرساء أسس التحول إلى طرق الدفع غير النقدي والإيصالات الإلكترونية. والشكل التالى يوضح ركائز الشمول المالى.

شكل (١) ركائز الشمول المالى

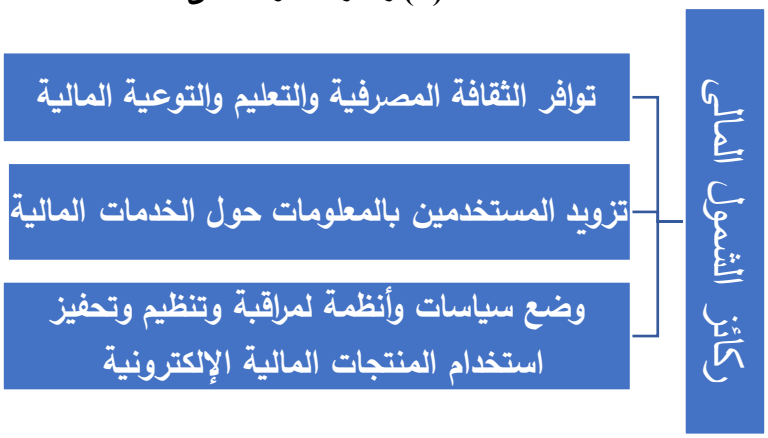

المصدر: تم اعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على:

Klapper, L. et al. (2015). "**Financial Literacy Around The World",** Insights from the Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey".

٤/١/٢ نتائج المؤشر العالمى للشمول المالى لعام ٢٠٢١

أصبحت قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي حجر الزاوية في الدفع العالمي نحو الشمول المالي. وتوفر البيانات ثروة من المعلومات للعاملين في مجال التنمية وصانعي السياسات والباحثين، وتساعد في تتبع التقدم الذي تحرزه مجموعة البنك الدولي نحو تحقيق أهداف الشمول المالي (المؤشر العالمى للشمول المالى ،٢٠٢١).

في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ: شهد استخدام المعاملات المالية الرقمية نمواً كبيراً حتى مع ثبات ملكية الحسابات. وفى الوقت الحالى يمتلك حوالى ٧١٪ من البالغين حسابات، وهي نسبة لم تتغير كثيراً منذ عام ٢٠١٤. وفى دولة إندونيسيا ارتفعت نسبة مالكي الحسابات بواقع ١٣ نقطة مئوية إلى حوالى ٤٩٪. كما أن مستوى التفاوت بين الجنسين يعد منخفضاً حيث يتساوى الرجال مع النساء في احتمال امتلاك الحسابات في كمبوديا وإندونيسيا وميانمار وفييتنام (Khan& Meyer, 2021).

تسارعت وتيرة إجراء المعاملات المالية الرقمية خاصة في الصين، حيث زادت نسبة مالكي الحسابات الذين يستخدمون الإنترنت في دفع الفواتير أو الشراء بأكثر من الضعف إلى حوالى ٥٧٪. ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتحقيق زيادة أكبر في استخدام الحسابات. حيث يدفع حوالى ٤٠٥ ملايين من مالكي الحسابات في المنطقة فواتير المرافق نقداً رغم أن حوالى ٩٥٪ منهم يمتلكون هواتف محمولة .

وفي جنوب آسيا، ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية بنسبة ٢٣ نقطة مئوية لتصل إلى حوالى ٧٠٪. وقد قادت الهند الطريق في هذا التقدم، مع ارتفاع حصة أصحاب الحسابات إلى ما يقرب من حوالى٨٠٪، بما في ذلك حصص أعلى بكثير من النساء والبالغين الأكثر فقراً، وذلك بفضل السياسات الحكومية لزيادة الشمول المالي من خلال البصمات الإلكترونية.

ارتفعت ملكية الحسابات بنسبة ١٢ نقطة مئوية في جميع أنحاء المنطقة، ولكن الرجال كانوا الأكثر استفادة. وفي سنغافورة، زادت ملكية الحسابات بنسبة ١٥ نقطة مئوية بين النساء وتضاعفت تقريباً بين الرجال. ومن خلال رقمنة المدفوعات الزراعية، يمكن خفض عدد البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية في المنطقة بنحو ٤٠ مليون شخص(Amour & Dahmani ,2023).

الهدف من الشمول المالي هو أن يستفيد أصحاب الحسابات من استخدام حساباتهم للمدفوعات الرقمية والمدخرات والائتمان المريح، حيث توفر هذه الاستخدامات مجموعة من الفوائد الإيجابية التي تتجاوز الراحة. ويتمتع أصحاب الحسابات، وخاصة النساء، بقدر أكبر من الأمن المالي والخصوصية. فهم يتمتعون بقدر أعظم من السيطرة على الكيفية التي ينفقون بها أموالهم ويميلون إلى زيادة الاستثمار ليس فقط في الأغذية المغذية والموارد الأسرية التي يستفيدون منها، بل وأيضاً في التعليم والرعاية الصحية والأعمال التجارية المدرة للدخل (Ang,2019).

ونظراً لهذه الفوائد، ظهرت المزيد من النتائج الايجابية من مسح مؤشر الشمول المالي العالمي لعام ٢٠٢١، والذي أظهر نمواً في استخدام الحسابات للمدفوعات الرقمية فضلاً عن الادخار والاقتراض، وسلط الضوء على الطرق التي تستخدم فيها هذه الخدمات المالية على نطاق أوسع. وفيما يلى توضيح للنتائج الرئيسية من مسح قاعدة بيانات الشمول المالي العالمية لعام ٢٠٢١ حول استخدام الخدمات المالية والتى من أهمها:

أولاً: المدفوعات الرقمية

وارتفعت نسبة البالغين في اقتصاديات الدول النامية الذين يقومون بالمدفوعات الرقمية أو يقبلونها من حوالى ٣٥٪ في عام ٢٠١٤ إلى حوالى ٥٧٪ في عام ٢٠٢١، وهي زيادة فاقت النمو في ملكية الحسابات خلال الفترة نفسها.

جدول (١) المدفوعات الرقمية لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لعام ٢٠٢١

المدفوعات الرقمية	اقتصاديات الدول النامية (%)	اقتصاديات الدول المتقدمة (%)
اجراء الدفع الرقمى او تلقيه	٥٧٪	٩٥٪
لم تقم باجراء او تلقى اى دفع رقمى	١٤٪	١٪

Source: Global index Database, **World Bank Group**, 2021.

نلاحظ من الجدول السابق أنه فى اقتصاديات الدول النامية، زادت نسبة أصحاب الحسابات الذين يستخدمون المدفوعات الرقمية بسرعة في السنوات الأخيرة خاصة فى الافراد البالغين الذين لديهم حسابات، وذلك فى عام ٢٠٢١ حيث بلغت حوالى ٣٩٪ في اقتصاديات الدول النامية وحوالى٥٧٪ من الافراد البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسة مالية (باستثناء الأموال عبر الهاتف المحمول) فتحوا حساباتهم الأولى خصيصاً لتلقي الأجور أو الأموال الحكومية.

يستخدم حوالى ٢٠٪ من الافراد البالغين الذين يعيشون في اقتصاديات الدول النامية (باستثناء الصين) البطاقات المصرفية أو الهواتف المحمولة أو عبر الإنترنت لإجراء مدفوعات تجارية، مع حوالي ٤٠٪ يفعلون ذلك لأول مرة وذلك بنهاية عام ٢٠١٩. ويدفع نحو ثلث البالغين في اقتصاديات الدول النامية فواتير الخدمات العامة مباشرة من حساباتهم لأول مرة مما يدل على اهتمام معظم دول تجمع الآسيان بتسريع التبني الرقمي واستخدام التكنولوجيا المالية فى كافة القطاعات المصرفية (AMF, 2019).

ثانياً: المدخرات

يستخدم حوالى٢٥٪ من البالغين في اقتصاديات الدول النامية حسابات للادخار، وتستخدم نسبة أعلى بحوالى٣٩٪ من حسابات لادخار الأموال ولإدارة النقود.

جدول (٢) المدخرات لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية لعام ٢٠٢١

المدخرات	اقتصاديات الدول النامية (%)	اقتصاديات الدول المتقدمة (%)
الاموال المودعه فقط فى المصارف الرسمية	٥٪	٣٪
ادخار الاموال وحفظها بشكل رسمى	٢٠٪	٥٥٪
الاموال المدخرة فقط	٢٠٪	٥٥٪
الاموال غير المدخرة او المحفوظة	٢٧٪	٨٪

Source: Global index Database, **World Bank Group**, 2021.

نلاحظ من الجدول السابق استخدام عدد أكبر من الافراد البالغين حساباتهم لادخار الأموال ولإدارة النقود من خلال عمليات الاستثمار بدلاً من الادخار وذلك فى عام ٢٠٢١. كما أن أكثر من نصف الأشخاص في اقتصاديات الدول النامية الذين ادخروا اموال فعلوا ذلك في حساباتهم الرسمية في عام ٢٠٢١ ، وهو العام الأول الذي أصبحت فيه الطريقة الرسمية هي الطريقة الأكثر شيوعا للادخار. تعد حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول وسيلة مهمة للادخار في دول الآسيان، حيث يستخدمها حوالى ١٥٪ من الافراد البالغين وحوالى ٣٩٪ من أصحاب حسابات الأموال عبر الهاتف المحمول فى عمليات الادخار. ويستخدم نسبة متساوية من الافراد البالغين في أفريقيا حسابات الأموال المتنقلة وحسابات المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى.

ثالثاً: الاقتراض

يقترض حوالي ٥٠٪ من الافراد البالغين في الدول النامية الاموال من المؤسسات المصرفية، ولكن أقل من نصفهم يستخدمون وسائل رسمية مثل الإقتراض من المؤسسات المالية ، واستخدام بطاقات الائتمان والاقتراض من الحسابات المالية المتنقلة(Alfred & Stefan,2010).

أصبحت بطاقات الائتمان الشكل الرئيسي للاقتراض في الدول ذات الدخل المرتفع وبعض الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل والصين والاتحاد الروسي وتركيا وأوكرانيا. والاقتراض من الأسرة والأصدقاء فقط أمر شائع مثل الاقتراض الرسمي في الدول النامية، وإن كان يتجاوز بكثير الآليات الرسمية في بعض الدول النامية .(Kozup& Hogarth, 2008)

رابعاً: النظام المالى

يتمثل في الدول مرتفعة الدخل والدول النامية على حد سواء ، الاستخدام الأكثر شيوعا للحسابات في تسديد المدفوعات أو تلقيها ، يليها الادخار والاقتراض. وفي الدول النامية ، تلقى حوالى ٣٦٪ من الافراد البالغين مدفوعات لحساباتهم. من بين هؤلاء ، أفاد حوالى ٨٣٪ أيضا بإجراء مدفوعات رقمية.كما استخدم ما يقرب من حوالى ٢ من كل ٣ من متلقي الدفع حساباتهم لادخارأموالهم ، وقرر حوالي ٤٠٪ توفير المال وحوالي ٤٠٪ اقترضوا الأموال. وتشير النتائج إلى أن التدفقات النقدية الرقمية يمكن أن تمهد الطريق لاستخدام الخدمات المالية على نطاق أوسع ,٢٠٢٢) (Sarah Belkadi.

خامساً: فرص لتحسين الشمول المالي عن طريق الاستفادة من خدمات محددة

تكشف هذه النتائج عن فرص جديدة لتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة ملكية الحسابات بين من لا يملكون حسابات مصرفية وتوسيع استخدام الخدمات المالية وبين أولئك الذين لديهم حسابات بالفعل، ولا سيما من خلال الاستفادة من المدفوعات الرقمية. ويتلقى مئات الملايين من البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية مدفوعات نقدية مثل الأجور، أو التحويلات الحكومية، أو عائدات بيع السلع الزراعية.

ومن الممكن أن يؤدي تحويل هذه المدفوعات إلى حسابات إلى إنشاء نقطة دخول لزيادة ملكية الحسابات بين الأشخاص الذين ليس لديهم حسابات مصرفية. وحوالي٦٢٠ مليون من الافراد البالغين لديهم حسابات تدفع فواتير الخدمات نقداً. كما يمكن أن يؤدي الترويج للمدفوعات الرقمية إلى توسيع استخدام الخدمات المالية بين الافراد البالغين الذين لديهم حسابات بالفعل وزيادة الاستثمار في خدمات الدفع المسبق للخدمات الاساسية(Prina & Silvia,2015).

يمكن أن تساعد رقمنة مدفوعات التاجر أيضاً في توسيع استخدام الحساب بين الافراد البالغين الذين لديهم حساب بالفعل ومساعدة أصحاب الأعمال في بناء سجل ائتماني بديل وتسهيل إضفاء الطابع الرسمي في الدول النامية.

حيث قام حوالى ١,٦ مليار من الافراد البالغين لديهم حسابات بدفع مبالغ لأعمالهم نقدا فقط. لتمكين الجهات الفاعلة مثل الحكومات ومقدمي خدمات الاتصالات ومقدمي الخدمات المالية، فى خلق بيئة تكون فيها المنتجات والمميزات الآمنة والمريحة والتكلفة المنخفضة والأكثر جاذبية من النقود.

٢/٢ مفهوم الثقافة المصرفية

تعتمد الثقافة المصرفية فى مفهومها على اعتياد الافراد والمنظمات والشركات على ايداع اموالهم النقدية فى البنوك واعتمادهم على الشيكات البنكية فى معاملاتهم البنكية. كما يرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة ايجابية مع انتشار الثقافة المصرفية (Klapper, L. et al,2015) .

يعتمد مفهوم الثقافة المصرفية على ان يكون لكل فرد او مؤسسة خاصة أو عامة حساباً فى البنك بحيث يكون هذا البنك هو البنك الذى تم اختياره من بين قائمة البنوك الاخرى بناءً على دراسات دقيقة وعملية للمفاضلة بينه وبين البنوك الاخرى. كما يجب على كل صاحب حساب بنكى ان يكون على دراية ولدية معلومات عن كل الامور التى تؤثر فى نطاق تعاملاته وحساباته سواء بالسلب أوبالايجاب وعدم اغفال اى انظمة أو بنود فى العقود المبرمة(Hofstede , 2001) .

يجب التأكيد على حقيقة أن هناك من لايرغب فى فتح حسابات أو حتى التعامل نهائياً مع القطاع المصرفى وتختلف الأسباب من اسباب دينية وعقائدية إلى افكار معينة مثل رفض سياسة السيولة المالية والاعتماد على استخدام الأموال فى عمليات الشراء والتملك العينى وعدم الرغبة فى التعامل من باب الخوف من زيادة الالتزامات وفتح ابواب جديدة للنفقات عن طريق الخدمات التى تقدمها البنوك (اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٧).

١/٢/٢ أهمية الثقافة المصرفية

تعمل البنوك بكافة اشكالها وانواعها كحلقة اتصال بين أصحاب المشروعات والأموال. حيث تعمل على اعادة توزيع الثروة بتشغيل الأموال العاطلة وتحريك المشروعات التى تحتاج إلى تحويل هذه العملية إلى الأموال التى يقوم اصحابها بايداعها طوعاً فى البنوك. كما تعتمد استراتجية تسويق الخدمات المصرفية على ادخال تلك الأموال فى بنية الاقتصاد القومى والمشروعات مهما كانت صغيرة او كبيرة الحجم لأنها تمثل جزء لايتجزأ من البنيان الاقتصادى للدولة (مراد بركات، ٢٠٢٠).

تعد تنمية الثقافة المصرفية لدى المواطنين من شأنها نجاح البنوك فى مهمتها عبر اقامة العديد من اوجه التعاون والصلة بين العملاء والمستفيدين من المواطنين وبين من يؤدى الخدمة. فمثلاً نلاحظ فى البنوك التجارية أن المهمة الرئيسية هى تنمية الثقافة المصرفية والتى تعد من مهام الوحدة التسويقية فى البنك التجارى.

٢/٢/٢ دور البنوك فى الاهتمام بتدعيم الثقافة المصرفية وتأثيرها فى تنمية الشمول المالى

تلعب البنوك المركزية دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال توفير البيئة التشريعية لصياغة القواعد والتشريعات لتنظيم وتسهيل إجراءات المعاملات المصرفية المختلفة وإصدار القواعد المنظمة لتقديم ومراقبة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. إلى جانب اتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية ووضع الضوابط التنظيمية (Standard & Poor's,2015).

كما تتضمن توفير البنية التحتية المالية المناسبة لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعزيز الصناعة المالية للتوجه نحو الخدمات المالية الإلكترونية، والسعي لتطوير خدمات مالية جديدة، وتطوير أنظمة الدفع بشكل مستمر، وتزويد العملاء بخيارات متعددة. وتخفيض الرسوم والعمولات على تقديم الخدمات المالية الإلكترونية.

كما يتضمن أيضاً دور البنوك المركزية فى التوسع في تقديم الخدمات المصرفية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تخفيض قيمة رأس المال المطلوب وتزويدها بتسهيلات ائتمانية وتطوير محفظة قروضها (Margarida, 2010).

تلعب البنوك التجارية أيضاً دوراً هاماً فى تنمية الشمول المالى من خلال تدعيم الثقافة المصرفية من خلال ايجاد قنوات اعلانية بأهمية التوعية بشأن خلق خدمات مالية جديدة ومتنوعة (المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، الادخار، الائتمان، الإقراض، التمويل، التأمين).

توفير القوى العاملة الماهرة لتقديم هذه الخدمات وتنظيم الدورات التدريبية للموظفين الدائمين. إلى جانب تقديم خدمات عالية الجودة للحصول على ميزة تنافسية على البنوك الأخرى والحفاظ على ولاء العملاء. والشكل التالى يوضح متطلبات تنمية وتدعيم الثقافة المصرفية.

شكل (٢) متطلبات تنمية وتدعيم الثقافة المصرفية

المصدر: تم اعداد الشكل بواسطة الباحث بالاعتماد على:

Lusardi, A., and Mitchell, O. (2014). "The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence." Journal of Economic Literature, 52 (1): 5-44.

٣/ الاطار التطبيقى للدراسة ويتضمن أثر الثقافة المصرفية على الشمول المالى

اتضح لنا من خلال الاطار النظرى والتحليلى ان الثقافة المصرفية والمعرفة المالية تلعب دوراً هاماً فى تنمية وتعزيز الشمول المالى وللتأكد من ذلك سوف يتم اختبار العلاقة بين الثقافة المصرفية والشمول المالى وذلك بالتطبيق على بعض دول تجمع الآسيان (دراسة حالة أندونيسيا وسنغافورة) وذلك من خلال نموذج انحدار خطى متعدد.

جدير بالذكر أن رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا باسم آسيان ASEAN اختصاراً لـ The Association of Southeast Asian Nations هو اتحاد سياسي واقتصادي بين ١٠ دول أعضاء في جنوب شرق آسيا، بهدف تعزيز التعاون الحكومي الدولي وتسهيل التكامل الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري والتعليمي والاجتماعي والثقافي بين أعضائه ودول منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتضم الدول الاعضاء (إندونيسيا (١٩٦٧)، ماليزيا (١٩٦٧) ، الفلبين (١٩٦٧)، سنغافورة (١٩٦٧)، تايلند (١٩٦٧)، بروناي (١٩٨٤)، فيتنام (١٩٩٥)، لاوس (١٩٩٧) ، بورما (١٩٩٧) ، كمبوديا (١٩٩٩)). ولتوضيح ذلك سيتم تناول صياغة نموذج الدراسة ونتائج القياس بالمناقشة والتحليل.

١/٣ صياغة نموذج الدراسة

يتم استخدام نموذج انحدار خطى متعدد multiple linear regression model لقياس العلاقة بين الشمول المالى كمتغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة المؤثرة عليه والتى تشتمل على بعض محددات الثقافة المصرفية.

١/١/٣ تحديد الهدف وتعريف المتغير التابع

الهدف من بناء هذا النموذج الذي نحن بصدده هو إيجاد علاقة كمية صحيحة علمياً وممكنه التطبيق عملياً بين متغير الشمول المالى وبعض المتغيرات الرئيسية التى تؤثر فى اتجاهاته. والمتغير التابع هو الشمول المالى Financial inclusion والذى يمكن التعبير عنه فى هذه الدراسة بمتغير (عدد فروع البنوك لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان البالغين).

ويتمثل هذا المتغير فى فروع البنوك التجارية والتى تمثل مواقع لمعاملات التجزئة (مع الأفراد) تتبع بنوكاً تجارية محلية وبنوكاً محلية أخرى تعمل كبنوك تجارية وتوفر خدمات مالية للعملاء وهي منفصلة مادياً عن المقر الرئيسي لكنها ليست منظمة كشركات تابعة منفصلة قانوناً. واعتمدت الدراسة فى قياس هذا المتغير على البيانات الصادرة فى تقارير البنك الدولي World Bank Indicators.

١/١/١/٣ تحديد المتغيرات المستقلة وتعريفها

أن المتغيرات المستقلة تتمثل فى بعض محددات ومؤشرات الثقافة المصرفية والتى تؤثر على الشمول المالى باعتباره متغيراً تابعاً تتغير قيمته تبعاً للتغيرات التى تطرأ على المتغيرات المستقلة، وهي عبارة عن:

١) المقترضون من البنوك لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان البالغين Borrowers from banks

المقترضون من البنوك التجارية هم العدد المبيّن في التقرير للعملاء المقيمين الذين هم مؤسسات غير مالية (عامة وخاصة) وأسر معيشية وحصلوا على قروض من بنوك تجارية وبنوك أخرى تعمل كبنوك تجارية. وبالنسبة لدول كثيرة، تغطي البيانات العدد الإجمالي لحسابات القروض نظراً لعدم وجود بيانات حول أصحاب حسابات القروض.
تتوقع الدراسة ان تكون العلاقة بين هذا المتغير والشمول المالى علاقة ايجابية. كما اعتمدت الدراسة فى قياس هذا المتغير على البيانات الصادرة فى تقارير البنك الدولي World Bank Indicators.

٢) عدد ماكينات الصراف الآلى لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان البالغين ATM Machines

تتوقع الدراسة أن تكون هناك علاقة ايجابية بين زيادة اعداد ماكينات الصراف الآلى والشمول المالى. تعد ماكينات الصراف الآلي هي أجهزة اتصال محوسبة تتيح للمتعاملين مع أي مؤسسة مالية إمكانية إجراء معاملات مالية في أي مكان عام. واعتمدت الدراسة فى قياس هذا المتغير على البيانات الصادرة فى تقارير البنك الدولي World Bank Indicators.

٣) الايداع فى حسابات العملاء البنكية لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان البالغين Depositing into customers' bank accounts

المودعون في البنوك هم العدد المُبلغ عنه لأصحاب حسابات الإيداع في البنوك التجارية والبنوك المقيمة الأخرى التي تعمل كبنوك تجارية الذين هم مؤسسات غير مالية محلية (عامة أو خاصة) وأسر معيشية. وبالنسبة لدول كثيرة، تغطي البيانات العدد الإجمالي لحسابات الإيداع نظراً لعدم وجود بيانات حول أصحاب الحسابات. الأنواع الرئيسية للودائع هي الحسابات الجارية، وحسابات الادخار، والودائع لأجل. وتتوقع الدراسة ان تكون هناك علاقة ايجابية بين متغير الايداع فى البنوك باعتباره مؤشر هام للثقافة المصرفية (التوعية المالية) والشمول المالى. واعتمدت الدراسة فى قياس هذا المتغير على البيانات الصادرة فى تقارير البنك الدولي World Bank Indicators.
وفقاً للعرض السابق للعلاقات المتوقعة ما بين المتغير التابع والمتمثل فى الشمول المالى، والمتغيرات المستقلة تعرض لنا المعادلة التالية معادلة الانحدار الخطى المتعدد للنموذج خلال فترة الدراسة.

$$FI = \alpha + \beta 1\ BFB + \beta 2\ DBA + \beta 3\ NBB + M$$

وتوضح المعادلة السابقة معادلة الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لتفسير التغيرات التى تحدث في المتغير التابع وهو متغير الشمول المالى حيث تشير متغيرات النموذج إلى:

α: تشير إلى ثابت المعادلة.

FI: يشير إلى متغير الشمول المالى.

BFB: يشير إلى متغير المقترضون من البنوك.

DBA: يشير إلى متغير الايداع فى حسابات العملاء البنكية.

NBB: يشير إلى متغير عدد فروع البنوك.

تشير الى معلمات النموذج β1 , β2, β3

وهى تمثل حد الخطأ العشوائي. : M

سيتم تطبيق نموذج الدراسة باستخدام بيانات سنوية عن متغيرات الدراسة وذلك خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٢١). وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة فى تقارير البنك الدولي World Bank Indicators.

٢/٣ تقدير نموذج الدراسة والنتائج القياسية

١/٢/٣ اختبار جذر الوحدة والاستقرار

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم غير مستقرة وسوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة أي عدم استقرار السلاسل الزمنية. ويوضح جدول (١/٣) ، (٢/٥) النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها في إجراء تطبيق اختبار ديكي فوللر عند الفروق الأولى والثانية، كما يتضمن القيم الحرجة عند مستوي معنوية (٥٪).

جدول (٣) نتائج اختبار مدي استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج القياسي لدول المقارنة (إختبار ديكى فوللر - Dickey Fuller Test Statistic

المتغير	القيمة الاحتمالية عند 5%	القيم الحرجة Critical values للفروق الأولى (first Difference l)	المتغير	القيمة الاحتمالية عند 5%	القيم الحرجة Critical values للفروق الثانية (second Difference (2
أولاً: نموذج دولة إندونيسيا Indonesia Model					
ATM	0.2068	-2.2212*	Δ ATM	0.0016	-4.9782**
BFB	0.9994	-2.2773*	Δ BFB	0.0245	-3.6902**
DBA	0.9227	-2.1762*	Δ DBA	0.0092	-4.2532**
NBB	0.0983	-2.6833*	Δ NBB	0.0007	-5.4009**
ثانياً: نموذج دولة سنغافورة Singapore Model					
ATM	0.3271	-1.8933*	Δ ATM	0.0049	-4.4057**
BFB	0.0708	-2.8835*	Δ BFB	0.0002	-6.4462**
DBA	0.9999	-2.7081*	Δ DBA	0.0000	-3.5417**
NBB	0.0191	-3.6106*	Δ NBB	0.0003	-6.0731**

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائى ضمن مخرجات برنامج E-Views ١٠ المستخدم فى التحليل القياسي.

- تشير Δ الى الفروق من الدرجة الثانية.
- * غير معنوي عند الفرق الأول و ** معنوي عند الفرق الثانى عند درجة ٥٪.
- يتضح من الجدول السابق أن جميع السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة استقرت عند الفرق الثانى.

ويتضح من الجدول السابق أن متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة عند الفروق الأولى لكنها بالمقابل مستقرة عند الفروق الثانية وتكون متكاملة من الدرجة I ~ (١) حيث أن القيم المحسوبة لاختبار (ADF) تزيد عن القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥٪) مما يعني عدم إمكانية رفض فرضية استقرار المتغيرات وبالتالي يمكن القول أنه في (٩٥٪) من الحالات لا يمكن رفض فرضية استقرار المتغيرات.

وبعد الانتهاء من المرحلة الأولي وهي التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة وتحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة إلي سلاسل زمنية مستقرة تأتي الخطوة الثانية وهي صياغة النموذج، ولقد تم اخذ الفرق الأول لكلاً من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكانت المعادلة علي النحو التالي:

$$FI = \alpha + \Delta\beta 1\ BFB + \Delta\beta 2\ DBA + \Delta\ \beta 3\ NBB + M\Delta$$

وتوضح المعادلة السابقة معادلة الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لتفسير التغيرات التى تحدث في المتغير التابع وهو متغير الشمول المالى حيث تشير متغيرات النموذج إلى:

α : تشير إلى ثابت المعادلة.

FI Δ : يشير إلى متغير الشمول المالى.

BFB Δ : يشير إلى متغير المقترضون من البنوك.

DBA Δ: يشير إلى متغير الايداع فى حسابات العملاء البنكية.

NBB Δ: يشير إلى متغير عدد فروع البنوك.

$\beta 1$, $\beta 2$, $\beta 3$ تشير الى معلمات النموذج

M : وهى تمثل حد الخطأ العشوائي.

٢/٢/٣ نتائج تقدير النموذج القياسى

لتقدير النموذج تم استخدام البرنامج الاحصائى E-views 10 باستخدام نموذج انحدار خطى متعدد، وطريقة المربعات الصغرى OLS ويمكن تلخيص نتائج تقدير النموذج فى الجدول التالى:-

جدول (٤) نتائج تقدير نموذج دولة إندونيسيا

Indonesia Model
Dependent Variable: NBB
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	0.014539	0.079740	0.182327	0.8590
BFB	0.023172	0.006744	3.436142	0.0064
DBA	0.056735	0.025464	2.228082	0.0500
C	2.352497	2.987940	0.787331	0.4493

R-squared	0.882485	Mean dependent var	13.85714
Adjusted R-squared	0.847230	S.D. dependent var	4.567865
S.E. of regression	1.785384	Akaike info criterion	4.232101
Sum squared resid	31.87597	Schwarz criterion	4.414688
Log likelihood	-25.62470	Hannan-Quinn criter.	4.215199
F-statistic	25.03183	Durbin-Watson stat	1.416168
Prob(F-statistic)	0.000058		

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائى ضمن مخرجات برنامج E-Views ١٠ المستخدم فى التحليل القياسي.

ويمكن تفسير نتائج التقدير بالجدول (٤) كما يلى: تشير نتائج تقدير النموذج إلى أن قيمة ثابت المعادلة تساوى (٢.٣٥٢٤٩٧) وهذا يعنى ان حجم عدد فروع البنوك والذى يشير الى الشمول المالى سيرتفع بمقدار (٢.٣٥٢٤٩٧) وذلك عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المدرجة فى النموذج (المقترضون من البنوك BFB ، عدد ماكينات الصراف الآلى ATM ، الايداع فى حسابات العملاء البنكية DBA) مساوية للصفر.

كما تظهر نتائج تقدير نموذج دولة إندونيسيا كما يلى :-

- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير المقترضون من البنوك BFB ، ومتغير الشمول المالى FI .
- وجود علاقة موجبة وغير معنوية بين متغير عدد ماكينات الصراف الآلى ATM ، ومتغير الشمول المالى FI.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير الايداع فى حسابات العملاء البنكية DBA ، ومتغير الشمول المالى FI.

بالنسبة لقيمة R2 فهى تساوى ٠.٨٨٢٤٨٥ اى أن المتغيرات المستقلة الموجودة فى النموذج تفسر حوالى ٨٨٪ من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع وهو الشمول المالى. كما أن قيمة Adjusted R2 بلغت ٠.٨٤٧٢٣٠ اى حوالى ٨٤٪ . كما نلاحظ ان قيمة F-statistic مرتفعة باحتمال يساوى ٠.٠٠٠٠٠٥٨ ، وهذا يوضح ان النموذج المستخدم معنوى، اى ان هناك تأثير معنوى للمتغيرات المستقلة مجتمعة على الشمول المالى خلال فترة الدراسة.

كما بلغت قيمة Durbin-Watson حوالى ١.٤١٦١٦٨ وهذا يعنى ان القياس يخلو تقريباً من مشكلة الارتباط الذاتى Autocorrelation بين قيم حد الخطأ (U) عبر الزمن عند مستوى معنوية ٥٪ حيث تقع قيمة Durbin-Watson فى منطقة القبول اى ان قيمة حد الخطأ العشوائى لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن.

يتضح لنا من نتائج النموذج الاحصائى أن دولة إندونيسيا حققت ابعاد الشمول المالي المتمثل في تحقيق وصول الأفراد والمؤسسات للخدمات المالية ، وذلك من خلال نجاحها فى توفير المنتجات والخدمات المالية باستغلال التكنولوجيا المالية بصورة كبيرة فى كافة القطاعات المصرفية وهذا ما ظهر بشكل ايجابى فى متغيرات النموذج الاحصائى.

أهتمت دولة إندونيسيا بالثقافة المصرفية ومبادرات التوعية المالية وظهر ذلك واضحاً فى نجاحها فى استخدام التكنولوجيا المالية فى كافة القطاعات المصرفية والمالية. وذلك من خلال توفيرها تقنيات مبتكرة مثل تكنولوجيا عمليات الاقراض، والعملات المشفرة، وانظمة الدفع التكنولوجية. وأيضاً من خلال توفير المنصات التكنولوجية المالية مثل منصات التمويل الجماعى، والاستثمار وغيرها.

وقد تم استخدام اختبار Harvey للتحقق من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائى Heteroscedasticity من عدمه وتتمثل فروض هذا الاختبار فى الآتى:

١) الفرض العدم: ثبات تباين حد خطأ العشوائى Homoscedasticity

٢) الفرض البديل: عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائى Heteroscedasticity

اذا اتضح من هذا الاختبار أن قيمة الاحتمال Prob. لاحصائيته اكبر من ٠.٠٥ يتم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، اما اذا كانت قيمة الاحتمال Prob. لاحصائيته أقل من ٠.٠٥ يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، وهذا يعنى وجود مشكلة ويجب علاجها. ويوضح الجدول التالى (٥) نتائج تقدير إختبار Harvey لنموذج دولة إندونيسيا.

جدول (٥) نتائج تقدير إختبار Harvey لنموذج دولة إندونيسيا

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	3.400876	Prob. F(3,13)	0.0504
Obs*R-squared	7.475217	Prob. Chi-Square(3)	0.0682
Scaled explained SS	4.182714	Prob. Chi-Square(3)	0.2424

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائى ضمن مخرجات برنامج E-Views ١٠ المستخدم فى التحليل القياسي.

وتظهر نتائج الاختبار ان قيمة الاحتمال اكبر من ٠.٠٥ حيث تساوى حوالى (Prob. Chi-Square (3 ٠.٢٤٢٤) وهذا يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائى فى النموذج المستخدم، ولذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. ويوضح الجدول التالى (٦) نتائج تقدير نموذج دولة سنغافورة.

جدول (٦) نتائج تقدير نموذج دولة سنغافورة

Singapore Model
Dependent Variable: NBB
Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	0.103306	0.024990	4.133861	0.0017
DBA	0.003292	0.001042	3.159118	0.0091
BFB	0.027358	0.011529	2.372967	0.0370
C	2.368922	1.998982	11.19015	0.0000

R-squared	0.934857	Mean dependent var	9.441333
Adjusted R-squared	0.917091	S.D. dependent var	1.368346
S.E. of regression	0.394000	Akaike info criterion	1.198246
Sum squared resid	1.707595	Schwarz criterion	1.387059
Log likelihood	4.986844	Hannan-Quinn criter.	1.196235
F-statistic	52.62009	Durbin-Watson stat	1.709353
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائى ضمن مخرجات برنامج E-Views ١٠ المستخدم فى التحليل القياسي.

ويمكن تفسير نتائج التقدير بالجدول (٦) كما يلى: تشير نتائج تقدير النموذج إلى أن قيمة ثابت المعادلة تساوى ٢.٣٦٨٩٢٢ وهذا يعنى ان حجم عدد فروع البنوك والذى يشير إلى الشمول المالى سيرتفع بمقدار ٢.٣٦٨٩٢٢ وذلك عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة المدرجة فى النموذج (المقترضون من البنوك BFB ، عدد ماكينات الصراف الآلى ATM ، الايداع فى حسابات العملاء البنكية DBA) مساوية للصفر.

كما تظهر نتائج تقدير نموذج دولة سنغافورة كما يلى :-

- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير المقترضون من البنوك BFB ، ومتغير الشمول المالى FI .
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير عدد ماكينات الصراف الآلى ATM ، ومتغير الشمول المالى FI.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير الايداع فى حسابات العملاء البنكية DBA ، ومتغير الشمول المالى FI.

بالنسبة لقيمة R2 فهى تساوى٠.٩٣٤٨٥٧ اى أن المتغيرات المستقلة الموجودة فى النموذج تفسر حوالى ٩٣٪ من التغيرات التى تحدث فى المتغير التابع وهو الشمول المالى. كما أن قيمة Adjusted R2 بلغت ٠.٩١٧٠٩١ اى حوالى ٩١٪ . كما نلاحظ ان قيمة F-statistic مرتفعة باحتمال يساوى ٠.٠٠٠٠٠١، وهذا يوضح ان النموذج المستخدم معنوى، اى ان هناك تأثير معنوى للمتغيرات المستقلة مجتمعة على الشمول المالى خلال فترة الدراسة.

كما بلغت قيمة Durbin–Watson حوالى ١.٧٠٩٣٥٣ وهذا يعنى ان القياس يخلو تقريباً من مشكلة الارتباط الذاتىAutocorrelation بين قيم حد الخطأ (U) عبر الزمن عند مستوى معنوية ٥٪ حيث تقع قيمة Durbin–Watson فى منطقة القبول اى ان قيمة حد الخطأ العشوائى لا ترتبط ببعضها البعض عبر الزمن.

يتضح لنا من نتائج النموذج الاحصائى أن دولة سنغافورة من الدول التى اعطت اهتماماً كبيراً لدعم الشمول المالى من خلال الجهود التى بذلتها الحكومة. حيث حققت سنغافورة تقدماً فى مؤشرات الشمول المالى الرقمى والذى اظهرته بيانات متغيرات نموذج دولة سنغافورة وذلك خلال فترة الدراسة وذلك من خلال تطوير خدمات التكنولوجيا المالية فى كافة القطاعات المالية.

وقد تم استخدام اختبارHarvey للتحقق من احتمال وجود مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائى Heteroscedasticity من عدمه وتتمثل فروض هذا الاختبار فى الآتى:

٣) الفرض العدم: ثبات تباين حد خطأ العشوائى Homoscedasticity

٤) الفرض البديل: عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائى Heteroscedasticity

اذا اتضح من هذا الاختبار ان قيمة الاحتمال Prob. لاحصائيته اكبر من ٠.٠٥ يتم قبول الفرض البديل ورفض الفرض العدم، اما اذا كانت قيمة الاحتمال Prob. لاحصائيته أقل من ٠.٠٥ يتم قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل، وهذا يعنى وجود مشكلة ويجب علاجها . ويوضح الجدول التالى (٧) نتائج تقدير أختبار Harvey لنموذج دولة إندونيسيا.

جدول (٧) نتائج تقدير أختبار Harvey لنموذج دولة سنغافورة

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	1.405172	Prob. F(3,13)	0.2857
Obs*R-squared	4.162743	Prob. Chi-Square(3)	0.2444
Scaled explained SS	4.450889	Prob. Chi-Square(3)	0.2167

المصدر: نتائج البرنامج الإحصائى ضمن مخرجات برنامج E-Views ١٠ المستخدم فى التحليل القياسي.

٦/ الخلاصة والنتائج

لقد حظى الشمول المالى بشكل متزايد اهتماماً واسع النطاق من المجتمع الدولي وأصبح مطلباً حتمياً لواقع التنمية وتسريع آليات التنمية. كما تهدف التنمية الاقتصادية المستدامة، وخاصة التنمية المالية، والشمول المالى إلى توفير وتعظيم توفير الخدمات والمنتجات المالية للعديد من الأفراد وتعزيز الوصول والاستخدام من قبل جميع شرائح المجتمع بطريقة سريعة وسهلة وآمنة.

يتم أخذ الثقافة المصرفية بعين الاعتبار حيث أنها تعزز من فرص تحقيق الشمول المالي من خلال استخدام التقنيات المختلفة والتى تشكل الركائز الأساسية للشمول المالي، من خلال تقديم خدمات متطورة لتقديم خدمات مالية مبتكرة، مما يقلل القيود والمسافات في تقديم هذه الخدمات لجميع فئات المجتمع.

شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ نمواً فى استخدام المعاملات المالية الرقمية حتى مع ثبات ملكية الحسابات. وحالياً، يمتلك حوالى ٧١٪ من البالغين حسابات، وهي نسبة لم تتغيَّر كثيراً منذ عام ٢٠١٤. وفى إندونيسيا حيث ارتفعت نسبة مالكي الحسابات بواقع ١٣ نقطة مئوية إلى حوالى ٤٩٪. كما أن مستوى التفاوت بين الجنسين منخفضاًحيث يتساوى الرجال مع النساء في احتمال امتلاك الحسابات في كمبوديا وإندونيسيا وميانمار وفييتنام.

وفي جنوب آسيا، ارتفعت نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مصرفية بنسبة ٢٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٧٠٪. وقد قادت الهند الطريق في هذا التقدم، مع ارتفاع حصة أصحاب الحسابات إلى ما يقرب من حوالى٨٠٪، بما في ذلك حصص أعلى بكثير من النساء والبالغين الأكثر فقرا، وذلك بفضل السياسات الحكومية لزيادة الشمول المالي من خلال البصمات الإلكترونية.

ارتفعت ملكية الحسابات بنسبة ١٢ نقطة مئوية في جميع أنحاء المنطقة، ولكن الرجال كانوا الأكثر استفادة. وفي سنغافورة، زادت ملكية الحسابات بنسبة ١٥ نقطة مئوية بين النساء وتضاعفت تقريباً بين الرجال. ومن خلال رقمنة المدفوعات الزراعية، يمكن خفض عدد البالغين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية في المنطقة بنحو ٤٠ مليون شخص. كل هذا قادنا لاثبات صحة الفرضية الرئيسية للدراسة والقائلة: " أن هناك تأثير ايجابى للثقافة المصرفية فى دعم وتعزيز الشمول المالى فى بعض دول تجمع الآسيان (إندونيسيا وسنغافورة)."

وتمثلت نتائج الدراسة التطبيقية والتى تمثلت فى الاطار التطبيقى للدراسة والذى تتضمن نموذج قياسى لدراسة أثرالثقافة المصرفية على الشمول المالى لبعض دول تجمع الآسيان (إندونيسيا وسنغافورة) خلال الفترة من عام (٢٠٠٤-٢٠٢١). وتوصلت الدراسة لمجموعة من **النتائج** اهمها:

أولاً: تظهر نتائج تقدير نموذج دولة إندونيسيا كما يلى:

- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير المقترضون من البنوك BFB ، ومتغير الشمول المالى FI .
- وجود علاقة موجبة وغير معنوية بين متغير عدد ماكينات الصراف الآلى ATM ، ومتغير الشمول المالى FI.
- وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير الايداع فى حسابات العملاء البنكية DBA ، ومتغير الشمول المالى FI.

يتضح لنا من نتائج النموذج الاحصائى أن إندونيسيا حققت ابعاد الشمول المالي المتمثل في تحقيق وصول الافراد والمؤسسات للخدمات المالية ، وذلك من خلال نجاحها فى توفير المنتجات والخدمات المالية باستغلال التكنولوجيا المالية بصورة كبيرة فى كافة القطاعات المصرفية وهذا ما ظهر بشكل ايجابى فى متغيرات النموذج الاحصائى.

أهتمت إندونيسيا بالثقافة المصرفية ومبادرات التوعية المالية وظهر ذلك واضحا فى نجاحها فى استخدام التكنولوجيا المالية فى كافة القطاعات من خلال توفيرها تقنيات مبتكرة مثل تكنولوجيا عمليات الاقراض والعملات المشرفة وانظمة الدفع التكنولوجية من خلال توفير المنصات التكنولوجية المالية مثل منصات التمويل الجماعى والاستثمار وغيرها.

ثانياً: تظهر نتائج تقدير نموذج دولة سنغافورة كما يلى:

– وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير المقترضون من البنوك BFB ، ومتغير الشمول المالى FI .

– وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير عدد ماكينات الصراف الآلى ATM ، ومتغير الشمول المالى FI.

– وجود علاقة موجبة ومعنوية بين متغير الايداع فى حسابات العملاء البنكية DBA ، ومتغير الشمول المالى FI.

كما يتضح لنا من نتائج النموذج الاحصائى أن دولة سنغافورة من الدول التى اعطت اهتماماً كبيراً لدعم الشمول المالى من خلال الجهود التى بذلتها الحكومة . حيث حققت سنغافورة تقدماً فى مؤشرات الشمول المالى الرقمى والذى اظهرته بيانات متغيرات نموذج دولة سنغافورة وذلك خلال فترة الدراسة وذلك من خلال تطوير خدمات التكنولوجيا المالية فى كافة القطاعات المالية.

٧/ التوصيات

هناك العديد من الاهداف التي يجب على حكومات دول العالم أن تسعى لتحقيقها بشأن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، وتطوير أدواته، وتعد الثقافة المصرفية عاملاً هاماً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشمول المالي فتحقيق أبعاد الشمول المالي يرتكز بشكل اساسى على التثقيف والوعى المالى. ويمكن للباحث الوقوف على بعض التوصيات لأهميتها فى هذا الاطار وهى:

١) ينبغى على حكومات دول العالم اتباع مجموعة من الاجراءات والقررات التى من شأنها نشر الوعى بين الافراد والمؤسسات المالية لتحقيق التثقيف المالى والمصرفى، وذلك لتحقيق أفضل المستويات من الشمول المالى.

٢) ضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات الدولية فى مجال التطور التكنولوجى واستخدام أدوات الشمول المالى الرقمى.

٣) ضرورة العمل على توفير بيئة تشريعية وتنظيمية من خلال تقديم مجموعة من اللوائح والقوانين التى تعمل على حماية الافراد والمؤسسات التى تستفيد من الخدمات المالية. وذلك بهدف زيادة ثقة العملاء فى القطاع المصرفى مما يعزز ويدعم من الشمول المالى.

٤) ضرورة القيام بحملات التوعية والتثقيف المالى للشباب للتعامل مع الخدمات البنكية المختلفة.

٥) تخفيض تكلفة المعاملات البنكية على العملاء لزيادة تطبيق الشمول المالى.

٦) القيام بالاجراءات التى من شأنها التواصل مع الوسائل الاعلامية المختلفة لتوضيح أهمية الشمول المالى لكافة المواطنين.

٧) القيام بالاشراف على ورشات عمل توعوية للشباب للتعامل مع الخدمات البنكية المختلفة.

قائمة المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية

- ابراهيم بدر الدين (٢٠١٥)، " **دروس من التجربة الاثيوبية لجمعية مؤسسات التمويل الاصغر فى تحقيق الشمول المالى**"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية بالأردن، مجلد (٢٣) ، عدد (٣).
- اتحاد المصارف العربية (٢٠١٧)، "**الثقافة المالية فى العالم العربى، شرط اساسى لتحقيق الشمول المالى**"، الأمانة العامة، ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية.
- سناء عبدالغنى (٢٠٢٢)، " **دور الشمول المالى فى الحد من الفقر**"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، ابريل.
- عبد القادر عطية (٢٠٠٥)، "**الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.
- ماجد ابودية (٢٠١٦)، " **دور الانتشار المصرفى والشمول المالى فى النشاط الاقتصادى الفلسطينى**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- محمد صالح تركى القريشى (٢٠٠٤)، " **مقدمة في الاقتصاد القياسي** "، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن.
- مصطفى عبد المعطى (٢٠٢٢)، " **تأثير الشمول المالى على النمو الاقتصادى والفقر والاستقرار المالى فى فلسطين دراسة قياسية (٢٠١٠– ٢٠٢٠)** "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- مفتاح غزال، مراد بركات (٢٠٢٠)،"**الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالى فى الدول العربية**"، **المركز الجامعى نور البشير، جامعة الجزائر، الجزائر.**
- منصور نجيم (٢٠٢٢)، "**أثر الشمول المالى على النمو الاقتصادى فى دول شمال افريقيا دراسة قياسية (٢٠٠٤–٢٠١٩)**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة محمد بن احمد وهران، المجلد (١٨)، العدد (٢٨).
- المؤشر العالمى للشمول المالى (٢٠٢١)، **قاعدة بيانات البنك الدولى.**
- نورين مجدى (٢٠١٥)، " **الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول**"، مجلة المصرفى ، السودان، مجلد (٧)، عدد (٧).
- وليد حافظ (٢٠٢٠)، " **استراتجية التوجه نحو الشمول المالى فى ظل سياسات التحرر الاقتصادى**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

- يونس الصوالحى (٢٠٢٣)، " **تعزيز الشمول المالى من خلال التمويل الرقمى الاسلامى: الأسس والمبادىء فى ضوء التجربة الماليزية**"، مجلة اسراء الدولية للمالية الاسلامية ، المجلد (١٤)، العدد (١).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

- Akhil Damodaran (2013),"Financial Inclusion:Issues and Challanges",***Akges International Journal of Technology*** ,Volume 4 ,No2, PP 54-59.
- Alfred, H., and Stefan, J., (2010)."Financial Inclusion and Financial Stability", Current Policy Issues, ADBI Working Paper, ***ADBI Working Paper Series***.
- AMF (2019), **"The impact of Islamic financial services on financial inclusion in Arab countries",** Secretariat of the Council of Governors of Central Banks and Arab Monetary Institutions", Abu Dhabi, United Arab Emirates.
- Amour, I., and Dahmani, M. (2023),**" Role of Fintech in Reinforcing Financial Inclusion (Singapore)"**, Marketing and Business Research Review, Mouloud Mammeri University - Tizi Ouzou (Algeria).
- Ang, J.B. (2019), **Culture, legal origins, and financial development. Econ**. Inq, 57, 1016–1037.
- GPFI (2021), "**Global Partnership for Financial Inclusion and World Bank, the Impact of COVID-19 on Digital Financial Inclusion"**, World Bank.
- Hofstede, G. (2001). "**Culture's Recent Consequences", Using Dimension Scores in Theory and Research.** Int. J. Cross Cult. Manag.
- Khan, M., and Meyer, N., (2021), **"The effects of national culture on financial sector development":** Evidence from emerging and developing economies. Borsa Istanb. Rev, 22, 103–112.
- Klapper, L. et al. (2015). "**Financial Literacy Around The World",** Insights from the Standard & Poor's Ratings Services Global Financial Literacy Survey".
- Kozup, J., and Hogarth, M. (2008). "Financial Literacy Public Policy and Consumer's Self-Protection – More Questions, Fewer Answers". ***Journal of Consumer Affairs,*** 42(2).
- Lusardi, A., and Mitchell, O. (2014). "The Economic Importance of Financial Literacy: Theory and Evidence." ***Journal of Economic Literature,*** 52 (1): 5-44.
- Margarida A. and Mendes V (2010), "**Financial Literacy and Portfolio Diversification,"** Quantitative Finance, Vol. 10(5), pp. 515-528.
- Prina and Silvia. (2015), "Banking the Poor via Savings Accounts: Evidence from a Field Experiment**."** ***Journal of Development Economics*** 115 (July): 16–31.
- Sarah Belkadi (2022), "**The role of financial technology in enhancing financial inclusion in light of the Corona crisis , Indonesia case study"**, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Mohamed Al-Bashir Al-Ibrahimi University - Bassaj Bouassis.
- Standard & Poor's (2015), "**Global Index of Financial Literacy."**

- Yoshino, N., and Morgan, P. (2016). **"Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education,"** ADBI Working Paper 591.Tokyo: Asian Development Bank Institute.

الملحق الاحصائى

Table No (1): (Variables Data for Indonesia Model)

Year	ATM Machines	The number of bank branches	Borrowers from banks	Depositing into customers bank accounts
2004	8.56	5.16	-	-
2005	9.32	5.27	-	60.25
2006	10.49	5.72	-	64.04
2007	11.46	5.97	160.03	71.875
2008	13.11	6.58	197.93	84.935
2009	14.12	7.64	225.42	95.42
2010	13.04	8.11	267.97	119.015
2011	16.45	14.71	292.46	136.245
2012	35.73	16.87	334.66	154.72
2013	42.02	17.64	373.78	155.56
2014	49.21	17.83	393.84	168.36
2015	52.97	17.64	417.16	156.665
2016	54.34	17.26	443.12	185.37
2017	55.14	16.75	414.75	189.32
2018	54.37	16.14	171.32	232.29
2019	53.41	15.64	168.72	235.405
2020	51.66	15.22	167.84	236.7
2021	48.09	15.8	-	254.285

Source: https://data.worldbank.org/indicator.

Table No (2): (Variables Data for Singapore Model)

Year	ATM Machines	The number of bank branches	Borrowers from banks	Depositing into customers bank accounts
2004	46.84	11.46	633.12	1980.37
2005	47.52	11.24	652.33	1973.67
2006	48.06	10.89	807.34	1984.66
2007	50.49	10.45	846.95	1999.24
2008	50.71	9.98	827.19	2003.2
2009	52.85	9.87	862.55	1997.04
2010	59.11	9.83	925.31	2040.6
2011	59.7	9.6	1006.88	2079.46
2012	59.22	9.42	1039.31	2105.91
2013	58.21	9.11	1088.3	2144.11

2014	57.5	9.01	1116.65	2176.41
2015	58.05	8.95	1113.48	2185.44
2016	55.81	8.68	1165.39	2200.85
2017	63.1	8.22	1121.26	2226.86
2018	64.59	8.13	1087.73	2268.14
2019	58.78	7.82	1083.04	2316.98
2020	54.01	7.02	1075.51	2404.87
2021	54.33	6.97		2714.64

Source: https://data.worldbank.org/indicator.

- **ATM Machines:** Automated teller machines are computerized communication devices that allow customers of any financial institution to carry out financial transactions in any public place.

- **Borrowers from banks:** Commercial bank borrowers are the number shown in the report of resident customers who are non-financial institutions (public and private) and households and have obtained loans from commercial banks and other banks operating as commercial banks. For many countries, the data covers the total number of loan accounts due to the lack of data on loan account holders.

- **The number of bank branches:** This variable is represented by commercial bank branches, which represent sites for retail transactions (with individuals) affiliated with local commercial banks and other local banks that operate as commercial banks and provide financial services to customers and are physically separate from the main headquarters, but are not organized as legally separate subsidiaries.

- **Depositing into customers bank accounts:** Bank depositors are the reported number of deposit account holders in commercial banks and other resident banks operating as commercial banks who are domestic non-financial institutions (public or private) and households. For many countries, the data covers the total number of deposit accounts due to the lack of data on account holders. The main types of deposits are current accounts, savings accounts, and time deposits.